



بيان لجنة السياسة النقدية ١٣ أغسطس ٢٠٢٠

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٣ أغسطس ٢٠٢٠ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية عند مستوى ٩,٢٥٪ و ١٠,٢٥٪ و ٩,٧٥٪ على الترتيب، وكذلك الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٧٥٪.

انخفض المعدل السنوي للتضخم العام في الحضر إلى ٤,٢٪ في يوليو ٢٠٢٠ من ٥,٦٪ في يونيو ٢٠٢٠، وهو أدنى معدل مسجل له منذ نوفمبر ٢٠١٩. وقد جاء الانخفاض مدفوعاً باستمرار احتواء الضغوط التضخمية ومدعوماً بالتأثير الإيجابي لفترة الأساس. وسجل المعدل الشهري للتضخم العام في الحضر ٠,٤٪ في يوليو ٢٠٢٠ مقابل ٠,١٪ في يونيو ٢٠٢٠ و ١,٨٪ في يوليو من العام الماضي، والذي عكس إجراءات ضبط المالية العامة للدولة برفع أسعار بعض المنتجات البترولية للوصول لمستويات التغطية الكاملة للتكاليف في ٢٠١٩. وقد ظل المعدل الشهري للتضخم في الحضر يعكس ارتفاع أسعار السلع غير الغذائية وانخفاض أسعار السلع الغذائية للشهر الثالث على التوالي. وفي ذات الوقت، انخفض المعدل السنوي للتضخم الأساسي إلى ٠,٧٪ في يوليو ٢٠٢٠ مقابل ١,٠٪ في يونيو ٢٠٢٠، وهو أدنى معدل مسجل له تاريخياً.

تشير البيانات الأولية إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي قد بلغ ٣,٨٪ خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقارنة بـ ٥,٦٪ خلال النصف الأول من ذات العام المالي. ولقد عكس ذلك أثر جائحة فيروس كورونا والإجراءات الاحترازية المصاحبة له. وعلى الرغم من ذلك، ارتفعت مساهمة القطاع العام في النمو خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠، وعلى الأخص قطاع تكرير البترول، مما دعم النشاط الاقتصادي خلال تلك الفترة. ولقد بدأ عدد من المؤشرات الأولية في الاتجاه نحو التعافي في شهري يونيو ويوليو من عام ٢٠٢٠ بالتزامن مع بدء التخفيف التدريجي للإجراءات الاحترازية. ولقد سجل معدل البطالة ٩,٢٪ خلال شهر إبريل من عام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٧,٧٪ و ٨,٠٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ و الربع الرابع من عام ٢٠١٩ على الترتيب.

وعالمياً، ما زال النشاط الاقتصادي يتسم بالضعف على الرغم من بعض التعافي المرتبط بتخفيف بعض قيود الحظر التي وضعت لمواجهة تفشي وباء كورونا عالمياً، والذي بدوره دعم بشكل جزئي ارتفاع أسعار البترول العالمية مؤخراً. وفي ذات الوقت، استمر تحسن الأوضاع المالية العالمية على الرغم من حالة عدم اليقين السائدة.

ومن المتوقع أن يسجل التضخم العام السنوي معدلاً أقل من المتوسط المستهدف والبالغ ٩,٠٪ وذلك خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠، إلا أنه في ضوء حالة عدم اليقين في التطورات العالمية، بالإضافة إلى قيام البنك المركزي المصري باتخاذ العديد من الإجراءات بشكل استباقي، متضمنة حزمة من المبادرات الموجهة للقطاعات الاقتصادية المختلفة، فضلاً عن قيام لجنة السياسة النقدية بخفض أسعار العائد الأساسية بـ ٣٠٠ نقطة أساس في مارس ٢٠٢٠، فقد قررت لجنة السياسة النقدية أن أسعار العائد الأساسية الحالية لدى البنك المركزي المصري تعد مناسبة في الوقت الحالي.

وسوف تتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب جميع التطورات الاقتصادية وتوازنات المخاطر ولن تتردد في استخدام جميع أدواتها لدعم تعافي النشاط الاقتصادي بشرط احتواء الضغوط التضخمية.

قطاع السياسة النقدية

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg